

نسكهما من قابل أي في سنة أو بعد لها وإن كان أي أحدهما
 قارنا فعليه قضاء الحج وهو ظاهر والمعرة لأنه في معنى فانت الحج إن قمت
 المعرة وجامع بعد الوقوف وإن كان الجماع قبل طواف المعرة وقبل
 الوقوف ففرضاها واضح وعلى كل تقدير بلزمة شاكأن ولم يذكر
 المصنف مطلقا وهو الارتداد لأنه يعتمد وسائر العبادات تكن
 يفرق بينها وبين غيرها بلزما فإن فرض العمر وسنة فيجب على
 المرئد أعادتها دون غيرها لفوات أوقاتها وفي المسئلة خلاف
 للشافعية

الباب التاسع في الفوات

أي فوات الحج فإن المعرة لانفوت في العمر من فاته الحج بأن فاته
 الوقوف بفرقة أي بعد الإهرام بالحج فعليه أن يتحلل بأفعال المعرة
 ويستقل منه أفعاله الحج أي ولو أدرك أيام منى ولادم عليه أي لأنه
 لا ينسب تقصير الفوات إليه وعليه حجة من قابل أي فيما بعده
 ولهذا إذا كان مفردا أو متصفا وإن كان أي الفايب قارنا طاف
 أولا المعرة وسمى أي الرخم طاف لفوات الحج وسعى أي له وحلق
 أي التحلل عنها وظل منه أي بسقط عن القارن وكذا عن المتصم
 دم القارن أي لعدم تحققه فذلك الزمان وعليه قضاء الحج لا غير

أي وإن كان وقت الفوات قارنا لأن المعرة لانفوت أي وقد قدم
 أداؤها فلا يحتاج إلى قضاء

الباب العاشر في زيارة سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم

إذا فرغ الحاج لهذا القيد لبيان الأفضل من كون له بعده لأن السنة
 دون الفرض في الرتبة والأصل في البعدية وكذا قال الأولى أن
 يكون السعي مع أنه واجب عقيب طواف الزيارة لأنه فرض
 لا بعد طواف القدم أو النقل إذ لا ينبغي أن يكون الواجب تبعا
 لما دونه والحاصل أنه يجوز الزيارة قبل الحج أيضا قياسا على السنة
 القبليه يستحب استحبابا مؤكدا كان طبقه أن يقول بسنة
 مؤكدة لأن طواف الجماع المسلمين من أعظم القربات وأفضل الطاعات
 والحج الوسائل لنيل الدرجات بل قربة من مرتبة الواجبات
 بل قيل أن طواف الواجبات أن يتوجه إلى المدينة المشرفة للزيارة
 أي خالصا لا ليكون له غرض آخر في سفره من التجارة وغيرها
 للثلا يدخل في ذم من جرد أم قيس ونحوه على ما ورد حديث
 في حقه ويكثر في طريقه من الصلاة والسلام على رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أي جمعا بينهما أو يأتي بالصلاة مرة وبالسلام أخرى
 فإن إيراد الأضداد على لهذا الوجه ليس بمكروه أصلا ومن المرام

س
 القبيية